(وفضة) بالرفع بدل من الذهب (مضروبا) من ضرب الدراهم (يحرم استعماله واتخاذه) اي اقتناؤه (على الرجال والنساء) والخناثى في الطهارة وغيرها من غير ضرورة وشرعي يحرم على المكلف ان يستعمل به غيره مكلف ومحل حرمة استعماله (ذا وحد غيره ولو باجرة فاصلة بما يغير في العظم كما في الايعاب. بخلاف ما اذا لم يجد غيرها فانه يجوز لكن تحت تحضم تقديم الفضة لانها اخف لمؤنتها في مسائل دون الذهب وتنجس الطهارة في اينيتها قطعا قال الشيخ الشوبري نقلا عن الزركشي ويختار للفرق بينه وبين الصلاة في المغصوب حيث جرى في صحتها خلاف ونرق في الابعاد بان الوضوء وسيلة ويغتفر فيها ما لا يغتفر في المقاصد وبان لحرمة هذا حق الله تعالى فسومح فيه ما لا يتسامح في ذلك لانه حق آدمي قال بعضهم وحيث ارتفت الحاجة وجب الكسر وان احتمل الاحتياج لها ثانيا ويؤخذ منه انه لو ترك شيء وجب عليه بيعه فورا حيث لم يحتج له حالا لان تركه اتخاذ له (تنبيه) لا اجرة لصنعته ولا أرش لكسره وبراءي كسره ما في كسر الالات وظاهر حرمة اتخاذه وان للتجارة وبفرق بينه وبين اتخاذ الحرير للتجارة بجواز استعماله للنساء بخلاف اينية النقدين فهو حرام عليهن ولو كان ضروريا كاتخاذ شيء منها كمرود وميل عين جاز ان ثبت الضرر امتنع عليه بقاؤه ولا فرق في الاناء منها بين الصغير والكبير والظاهر فيما صغيرة ما اكبر ولا يحتاج لاكثر وشمل تحريم الاستعمال الخصوص ما ذكر وجرم التطيب منه بخور ما ورد والاكتحال منه مجمرة منها وجلوسه بقربها بحيث يعد متطيبا بها وجاز توكر اليت بها ابيض والخيلة كالفي المجموع في الاستعمال اذا كان في اناء ما ذكر اخرج منه الى شيء آخر ولو لواحد كعبيده الذي لا يستعمله فيما يصبه اولا في يده ليشرب ثم في اليمنى ثم يستعمله وذكر الليث في اناء ابن آدم واحدها ولا يشكل ذلك كلام الاستحابها لان الكلام هنا في قطعة ذهب او فضة لم تهيأ لانية طعام وطيب منها له ذلك الآن المهيأ منها للبول فيه وكجرم المكحلة والمرود والملالة والابرة والملعقة والمسط ونحوها من ذهب او فضة والكراسي التي تعمل للنساء ملحقة بالانية كالصفوف بما يظهر كما قاله البدر ابن شهبة والشريف الفضة غير محرمة عليهن فيما يظهر لعدم تسميتها انية وعلة الحرم في النقدين لعين الذهب والفضة (والخيلاء) اي تركية منها والمراد بالخيلاء التفاخر والتعاظم والخيلاء بالضم والمد من الاختيال قال الواحدي الاختيال مأخوذ من التخيل وهو التشبه فالمختال يتشبه بصورة من هو اعظم منه تكبرا وارتفعا (الملقوة وقد الم وضع باصبعه اظهاء ظاله تكسر به قلب القدر او القوله صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في اينية الذهب والفضة تقدم الشرب في الحديث على الاكل لكثرة وقوعه ولان كلا

(وصحافها) اي الانية منها وان يقال وصحافها بالتثنية نظرا لكثرة افراد النوعين، قال الكمالي فان قلت كان القياس التثنية في صحافها قلت الضمير عائد على الفضة ويلزم منه حكم الذهب بالطريق الاولى كقوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله (تنبيه) الصحاف جمع صحفة قال في القاموس الصحفة كالقصعة قال الكسائي اعظم القصاع الجفنة ثم القصعة تليها تشبع العشرة ثم الصحفة تشبع العشرة ثم المكيلة تشبع الرجلين والثلاثة ثم الجفيئة تشبع الرجل وعباءة الشارح فيشرع الاعلام وقص الاثر بالشرب من الصحفة بالاكل لانها معدودان لها غالبا قال شيخنا ولعل المراد انهم كانوا لا يتنقيدون في الشرب باناء دون غيره بل كانوا يشربون من اواني كان كل احد يأتي بما تيسر له اذ لو كان كذلك لاشتهر بين الصحابة رضي الله عنهم ولم يحتج الى بيانه بقوله صلى الله عليه وسلم (رواه الشيخان) البخاري ومسلم في صحيحيهما قال الشيخ الرملي ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج استعمال الفضة للاذهب فيما يظهر وكمحل حرمة استعمال الذهب ما لو بيعه فان ثمنه اكثر بسبب اثمنه اجمع ظاهره وباطنه بحيث لا يعين جاز ثم يجري فيه التفصيل الآتي في المجموع بخلاف ما لو تساوى ثمناه (لما في الحديث من الشرب والاكل ما في معناه اي بعض الحديث من سائر وجوه الاستعمال وخص الشرب والاكل بالذكر اما لغلبتهما او كثرة وقوعهما (وان اتخاذه) اي الذهب المذكر في الحديث ما تقدم ذكره (بجرا ليه استعماله) اي يحرم اقتناؤه من غير استعمال في الاصح لان اتخاذه يجر اليه استعماله ويحرم تزيين الحوائط والسقوف بآنية النقدين ويحرم تعلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة (كضبب باحدهما) اي الذهب والفضة من نحو اناء وخلال وكاباب كما في فتاوى الغزالي وضبة الفضة كبيرة لغير حاجة بان كانت لزينة او كان بعضها لزينة وبعضها لحاجة تحرم في الصورتين استعماله واتخاذه وكان وجهه انه لما التبس الامر ولم يتميز ما للحاجة غلب وصار المجموع كانه للزينة وعليه لو تميز الزايد على الحاجة كان له حكم الزينة وهو ظاهر قاله الشيخ الرملي وسكت عن نفس الفعل الذي هو التضبيب قال الشيخ الرملي اما الفعل فيحرم مطلقا ولو على سقف او جدار او على الكعبة (واما حرمت ضبة الذهب مطلقا سواء كبيرة او صغيرة لحاجة او زينة لان الخيلاء وهي التفاخر والتعاظم فيه اي في الذهب اكثر من الخيلاء في الفضة ومن ثم لو صدا ان انية الذهب حيث جاز اتخاذها كالصاحي ظاهره وباطنه على استعماله لفوات الخيلاء وبها اسمع بدليل ما لو اتخذ منها للرجل قال الشيخ ابو حامد في التحفة ولو تعددت صغيرات لزينة فمقتضى كلامهم حلها وينبغي حمله على ما اذا لم يحصل من مجموعها قدر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)